# دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

# Analytical stydy of the inflation'causes in Algeria during the period 1990-2016

**جواهرة صليحة [1]، تومي صالح [2]**

[1] طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الايميل: Djouhra.salima@univ.alger3.dz

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الايميل: toumi.salah1659@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20-08-2019 تاريخ القبول: 02-10-2019 تاريخ النشر:01-01-2020

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التضخم في الجزائر وتحديد أهم مسبباته خلال الفترة 1990-2016. خاصة وأن هذه الظاهرة تعتبر من المسائل المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث عرف هذا الأخير عدة موجات تضخمية منذ الاستقلال وخاصة بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق خلال فترة التسعينيات، ولازالت هذه الموجات مستمرة إلى يومنا هذا مسببة مخاوف ألقت بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن التضخم في الجزائر هو ظاهرة متعددة الأسباب، منها ما هو داخلي متمثل أساسا في الارتفاع في مستوى الإنفاق، الكتلة النقدية، الأجور وغيرها، ومنها ما هو خارجي متمثل في الواردات، تغيرات سعر الصرف وكذلك المديونية الخارجية.

**كلمات مفتاحية:** التضخم، الكتلة النقدية.، الأجور.، الواردات.، سعر الصرف.

**تصنيف JEL :** E31، E51، E24، F49، F31.

**Abstract:**

This study aims to diagnose and identify the most important causes of inflation in Algeria during the period 1990-2016. Especially since this phenomenon is considered as important issue in the Algerian economy, this latter has known several waves of inflation since independence, especially after the transition to a market economy during the nineties, and these waves continue to this day, causing problems on the economic and social levels.

This study came to a major conclusion that inflation in Algeria is a multi-cause phenomenon. some causes are internal like gouvernment spending, monetary mass, wages and others. And other external causes like imports, exchange rate and external indebtedness.

**Keywords:** Inflation; money stock; wages; imports; exchange rate.

**Jel Classification Codes:** E31, E51, E24, F49, F31.

المؤلف المرسل: جواهرة صليحة، الإيميل: djouahra.saliha@outlook.fr

## 1. مقدمة:

إن دراسة أسباب التضخم لأي بلد تتطلب تحليل عميق للميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني وعلاقته بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وعلى العموم، من أهم الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى تحريك الأسعار نحو الأعلى وتوليد الضغوط التضخمية هو المناخ الذي توفره البيانات النقدية، المالية والاقتصادية المختلفة التي تطبقها الدولة من جهة، والطرق المالية والتجارية والتقلبات العشوائية في حجم ونوعية التجارة الدولية من جهة أخرى.

وبما أن مشكلة التضخم لها تفسيرات وتعريفات عديدة ، الأكيد أن مصادرها الدافعة إلى ظهورها في مختلف الاقتصاديات قد تباينت واختلفت من اقتصاد إلى آخر. فالاقتصاد الجزائري مثلا والذي يعتبر من بين الاقتصاديات التي تعاني من تشوه في بنية الإنتاج، أهم ما يميزه هو الضعف الشديد من حيث الأداء والفعالية بالنسبة لأغلب النشاطات الاقتصادية، فهي لا تشتغل بالكفاءات المتعارف عليها دوليا، كما أن مساهمتها كقطاعات اقتصادية خارج المحروقات في الناتج الإجمالي ضعيفة جدا. وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للبلد، وتولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية. كما أن: جمود العرض الكلي بسبب جمود الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مسايرة الزيادات المستمرة في الطلب، عدم الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الاقتصادية والتي بدورها أدت إلى عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع الزيادات الكبيرة في العرض النقدي، هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة ، كلها عوامل من شأنها التأثير على الاتجاهات التضخمية في الجزائر

مما سبق، يمكننا أن نقول أن أسباب التضخم في الجزائر تعددت، بحيث لا يمكن أن نحصرها في العامل النقدي فقط، إنما تعددت إلى أسباب أخرى. وهو ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما هي أهم العوامل المولدة للضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؟**

**فرضيات البحث:** توجد العديد من الأسباب أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر ، منها ما هو داخلي متعلق بالاقتصاد الوطني ومنها ما هو خارجي متعلق بالمعاملات مع العالم الخارجي.

**أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التضخم في الجزائر من خلال البحث عن أهم المصادر المسببة للارتفاعات التضخمية خلال الفترة 1990-2016

**أهمية البحث** : تكتسب الدراسة أهمية كبيرة نظرا للأهمية البالغة التي حظي بها موضوع التضخم لدى مختلف المدارس الاقتصادية على مر العصور، لما لهذه الظاهرة من آثار على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالنمو، التشغيل والبطالة.

## 2. المصادر الداخلية للتضخم

تتمثل أهم الأسباب الداخلية المولدة للضغوط التضخمية في الجزائر فيما يلي:

### 1.2 الإنفاق الكلي:

يشمل الإنفاق الكلي كل من الاستهلاك الخاص والعام وكذا الإنفاق الاستثماري، ويعتبر التوسع في أشكال الإنفاق السابقة من بين أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وولدت الضغوط التضخمية في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ومعرفة مدى مساهمتهما في رفع الأسعار إلى أعلى وذلك خلال الفترة 1990-2016:

❖ **الإنفاق الاستهلاكي:** يوضح الشكل التالي تطور الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

**الشكل 1: تطور الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

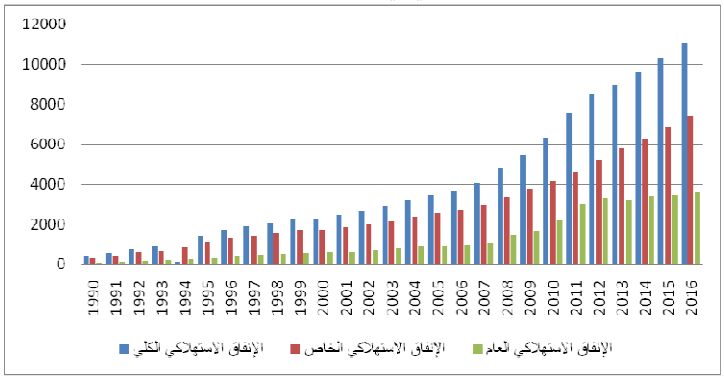


**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

- **الاستهلاك الخاص:**

يعتبر استهلاك العائلات المكونة الأساسية للطلب الكلي كون قطاع الأجراء يشكل الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات ، وبالتالي فإن التوسع فيه سينعكس مباشرة على شكل زيادات مسجلة في الطلب الكلي . ويتضح من الشكل (1) أعلاه، أن الاستهلاك الخاص عرف تطورا متسارعا وبمعدلات مرتفعة ساهمت في توليد الموجات التضخمية وزيادة حدتها خلال الفترة 1990-2016. حيث ارتفع بمعدل وسطي 26.15%.

سجلت أعلى معدلات الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص في بداية التسعينيات وبالتحديد في الفترة (1991-1996)، حيث بلغ متوسط معدل النمو في الاستهلاك الخاص في هذه الفترة 27.67% ويعود السبب في ذلك إلى بداية تحرير التجارة الخارجية، وتوجه الأفراد والمؤسسات إلى استهلاك السلع المستوردة التي تميزت بندرتها لسنوات في السوق الوطنية، وذلك بعد عملية التحرير الكلي للأسعار ورفع القيود عن القطاع التجاري على المستويين الداخلي والخارجي. إلا أنه سجل انخفاضا سنة 1993 بنسبة 11.09% بسبب تخلي السلطات عن فكرة إصلاح قطاع التجارة الخارجية وفق قانون السوق ورفع القيود الجمركية.

وعلى الرغم من أن الاستهلاك الخاص كان معرقلا بنقص تنافسية الإنتاج المحلي، إلا أنه شهد ارتفاعا متزايدا خلال الفترة 2001-2016، فقد انتقل من 1847.7 مليار دينار سنة 2001 إلى 7446 مليار دينار سنة 2016 بمعدل نمو وسطي 20.2%، أي أنه تضاعف بحوالي 7 مرات خلال فترة الدراسة، وكان ذلك تحت تأثير ارتفاع الدخول و كذا ارتفاع السلع التجهيزية للعائلات والسلع الاستهلاكية المعمرة.

- **الاستهلاك الحكومي**

كما أننا نلاحظ من خلال الشكل (1) السابق ارتفاع مستمر للاستهلاك الحكومي خلال الفترة 1990-2016 بمعدل وسطي 15.34 %، فقد عرف ارتفاعا من 90 مليار دينار سنة 1990 إلى 3617.7 مليار دينار سنة 2016، حيث أنه تضاعف العديد من المرات خلال فترة الدراسة. وتعكس هذه الظاهرة، أي ارتفاع الاستهلاك العام، أهمية ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، مما يبين عجز الحكومة على استغلال الفوائض النفطية في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الجهاز الإنتاجي وضغط الاستهلاك وهذا ما سبب عجوزات الخزينة.

على الرغم من انخفاض حجم النشاطات والاستثمارات الحكومية في بداية التسعينيات، إلا أن الاستهلاك الحكومي عرف أعلى معدلات له في هذه المرحلة، فقد بلغ 44.18% سنة 1992، وهذا بسبب الأزمة الأمنية و حالة اللاستقرار السياسي التي شهدتها الجزائر وما ميزها من تدابير خاصة وزيادة في الإنفاق لتحقيق الاستقرار الأمني. ثم بدأ بعد ذلك في التناقص إلى غاية نهاية فترة التسعينات ليعاود الارتفاع من جديد ويسجل أعلى نسبة له سنة 2011 والمقدرة ب 39.14% ، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية التي سطرتها الجزائر منذ بداية الألفية.

وبمقارنة نسبة الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك النهائي، نجد أن نسبة مساهمة الاستهلاك الخاص في الاستهلاك النهائي كانت أكبر من تلك المسجلة بالنسبة للاستهلاك العام، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 1990 ب 77.70% ووصلت قيمتها إلى أكثر من 67.30% سنة2016، في حين لم تتعدى نسبة الاستهلاك العام إلى الاستهلاك النهائي 39.86% والتي سُجلت كأعلى نسبة سنة

2011، ومنه نقول أن نسبة الزيادة في الاستهلاك النهائي تعود إلى ارتفاع في الاستهلاك الخاص أكبر منه في الاستهلاك العام.

وبالنظر إلى نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الداخلي الخام نجد أنها كانت مرتفعة خلال الفترة محل الدراسة، وسجلت أعلى معدلاتها في بداية التسعينيات وذلك بسبب حساسية هذه المرحلة بالنسبة للجزائر، وأدنى معدلاتها كان في بداية الألفية. وعلى العموم وعلى الرغم من نسبها المرتفعة إلا أنها ظلت تتراوح بين 43% كأدنى قيمة مسجلة خلال السنوات "2005، 2006، 2007، 2008" و74% كأعلى قيمة مسجلة سنة 1994. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الداخلي الخام إلى الزيادة المتواصلة في عدد السكان وزيادة الدخول والتي كانت لأغراض سياسية وليست اقتصادية.

❖ **الإنفاق الاستثماري:** يوضح الشكل (2) التالي تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر:

**الشكل 2: تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

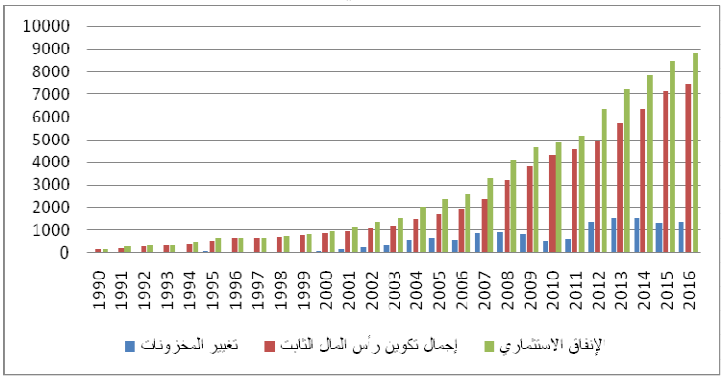


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

يشكل الاستثمار المكون الثاني للطلب النهائي، وقد عرف تطورا متزايدا وسريعا خلال الفترة محل الدراسة، حيث تركزت معظم الاستثمارات التي حدثت في الجزائر في قطاع البنى التحتية والإدارية بنسبة تفوق 32%، ثم يليها قطاع السكن بنسبة تتجاوز 15% ثم قطاع الفلاحة، الذي على الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لتشجيع هذا القطاع والنهوض به، بلغت أعلى نسبة له سنة 2013 بـ14.4% ثم انخفضت إلى أقل من 7.2% سنة 2016 **(بنك الجزائر، 2016، ص76).**

عرف الإنفاق الاستثماري أعلى معدلات نموه ابتداء من سنة 2000 وبمعدل وسطي قدره 15.05% نتيجة إطلاق الجزائر للبرامج الاستثمار العمومي الخماسية، بالإضافة إلى الارتفاع الذي عرفه القطاع الخاص، عكس فترة التسعينات (1994-1998) التي عرفت معدلات نمو منخفضة للاستثمار، وذلك لعدم توفر الجو الملائم له من جهة ولضعف القدرة التمويلية من جهة أخرى.

وبالنظر إلى نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج الداخلي الخام نجد أنها كانت ضعيفة نوعا ما ولم تجاوز 35% في أغلب سنوات الدراسة، ماعدا سنتي 2015 و 2016 أين سجلت أعلى نسبة لها والمقدرة ب 51% و50% على التوالي، وذلك نظرا لاستفادة قطاع الاستثمار من ارتفاع نفقات الدولة من السلع التجهيزية، الاستثمار في قطاعي المحروقات والكهرباء وكذا الاستثمارات المباشرة.

❖ **تقدير فجوة الطلب:** يمكن قياس الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوبا بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، **(مجيد، 2001، ص 125)**، والشكل الموالي يوضح تطور فجوة الطلب في الجزائر:

**الشكل 3: اتساع فجوة الطلب خلال الفترة 2000-2016**

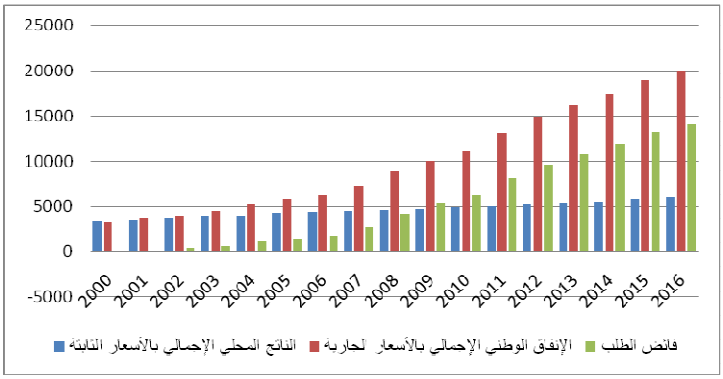


**المصدر:** فجوة الطلب من حساب الباحث

إذا تتبعنا مسار تطور فجوة الطلب خلال الفترة 2000- 2016 كما يوضحها الشكل (3) السابق، نجد أنها في تزايد مستمر خاصة منذ سنة 2006 أين وصلت قيمتها 1811.5 مليار دينار أي ما يمثل 41.38% من الناتج الداخلي الخام ، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت سنة 2016 إلى 14040.4 مليار دينار أي حوالي 235.24% من إجمالي الناتج الداخلي.

كما أن الإنفاق المحلي الإجمالي كان أكبر من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يفسر ارتفاع نسب الإنفاق المحلي الإجمالي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بقيم فاقت 100%، وذلك بسبب المخططات الاستثمارية الخماسية التي أطلقتها الجزائر خلال هذه الفترة. فخلال الفترة 2001-2004 والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، سجلنا ارتفاع في فائض الطلب حيث انتقل من 4.15% سنة 2001 إلى 28.70% سنة 2004. كما سجلنا ارتفاعا آخر لهذا الفائض خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث انتقل من 1481.8 مليار دينار سنة 2005 إلى 5289.9 مليار دينار سنة 2009، أي أنه تضاعف ب 3.7 مرة. وواصل فائض الطلب ارتفاعه خلال الفترة 2010-2016 وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج توطيد النمو، حيث انتقل من 6241.4 مليار دينار سنة 2010 إلى 14040.4 مليار دينار سنة 2016، أي ب 2.33 مرة.

هذا التطور السريع لفجوة الطلب هو دليل واضح على وجود موجات تضخمية تصاعدية في الاقتصاد الوطني، والتي لها علاقة واضحة بتدهور سعر الصرف والتغير في حجم الواردات كما أنها تشكل ضغطا على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

## 2.2 الإفراط في التوسع النقدي:

تعتبر السلطة النقدية هي المسئولة عن التحكم في الكتلة النقدية بما يتناسب ومتطلبات الاستقرار النقدي، ويمثل الشكل (4) التالي تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016:

**الشكل 4:** تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

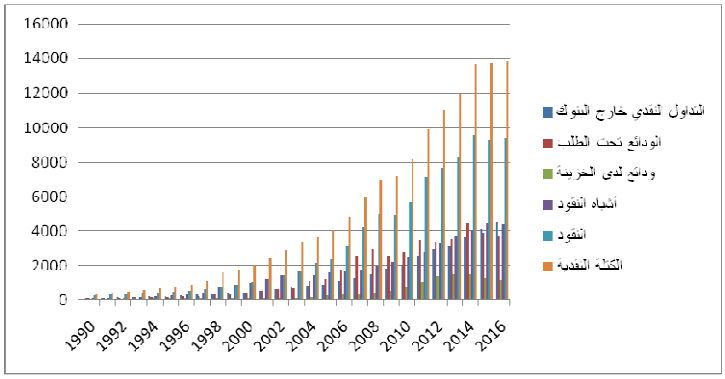


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

يتضح من خلال الشكل (4) السابق أن الكتلة النقدية وجميع مكوناتها قد شهد ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 1990-2016، ذلك أن سياسة التنمية في الجزائر تطلبت أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة ، مما دفع بالدولة إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب أو عملة صعبة في بعض الأحيان ، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون مقابل إنتاجي، وهو الأمر الذي يدفع بالأسعار نحو الأعلى، وسنحاول التطرق إلى أسباب هذه الزيادات في الكتلة النقدية ومكوناتها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- **تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1999**: يمثل الجدول التالي معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

**الجدول 1:** تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة 1990-1999

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| M2% | **11.04** | **21.04** | **24.25** | **21.61** | **15.31** | **10.50** | **14.44** | **18.19** | **47.23** | **12.36** |

**المصدر:** من حساب الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

عرفت هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا في الكتلة النقدية، حيث انتقلت من 343 مليار دينار سنة 1990 إلى 1789.3 مليار دينار سنة 1999، حيث تضاعفت في هذه الفترة حوالي 5 مرات وبمعدل نمو وسطي قدره 20.55%. في حين تضاعف الناتج الداخلي الخام حوالي 7 مرات خلال نفس الفترة، ويعود هذا الارتفاع الكبير المتواصل في المعروض النقدي إلى التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة. كما عرفت معدلات نمو الكتلة النقدية انخفاضا بداية من 1993 بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، والذي كان من أهم بنوده التحكم في الكتلة النقدية، فقد بلغ هذا المعدل 12.36% سنة 1999، وهي نسبة تؤكد الرجوع إلى حالة الاستقرار النقدي.

- **تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016**: يمثل الجدول التالي معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2016:

**الجدول 2:** تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة 2000-2016

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| M2(%) | **13.03** | **22.29** | **17.30** | **15.60** | **8.64** | **11.69** | **18.60** | **24.17** | **16.03** |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | |
| M2(%) | **3.12** | **13.97** | **21.63** | **10.9** | **8.4** | **14.6** | **0.1** | **0.8** | |

**المصدر:** من حساب الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

من خلال الجدول (2) نلاحظ ارتفاع مستمر للكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016 ، فقد انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 13816.3 مليار دينار سنة 2016، أي أنها تضاعفت حوالي 7 مرات خلال هذه الفترة في حين تضاعف الناتج الداخلي الخام حوالي 4 مرات خلال نفس الفترة، ويعود ذلك الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع صافي الأصول الخارجية التي مصدرها الارتفاع في أسعار النفط الذي بلغ 109.92 دولار للبرميل سنة 2014 بعدما قدر ب 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 كون قطاع المحروقات يعد أهم مصدر لمداخيل الدولة حيث يشكل 97% من الصادرات الجزائرية.

بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 22.29% سنة 2001 واستمر في الارتفاع إلى غاية 2008، أين قدر معدل النمو في هذه الفترة ب 16.03% ، وتعود معدلات النمو المرتفعة هذه إلى الارتفاع في الأصول الخارجية والانطلاق في البرامج التنموية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009. ثم بعد ذلك انخفض معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2009 ليبلغ 3.12% ويرجع ذلك إلى استجابة الاقتصاد الوطني لصدمة انخفاض أسعار البترول، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى في السنوات الموالية إلى غاية سنتي 2015 و2016 أين سجل أدنى قيمه

خلال الفترة محل الدراسة والذي قدرت ب 0.1% و0.8% على الترتيب وذلك بسبب انخفاض سعر النفط الذي بلغ في المتوسط 50.6 دولار للبرميل.

إن تحليل تطور الكتلة النقدية السابق والذي بين أن الكتلة النقدية قد تضاعفت أكثر بكثير من الناتج الداخلي الخام، يدل على أن المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر لا تتحملها عملية الإصدار النقدي وحدها بل توجد عوامل أخرى داخلية وخارجية تعتبر من المحددات الأساسية للتضخم، ولمعرفة درجة تأثير الارتفاعات المتتالية للكتلة النقدية في الزيادة من حدة الضغوط التضخمية، نقوم بحساب الفجوة التضخمية باستعمال معيار الاستقرار النقدي كما يلي:

❖ **معيار الاستقرار النقدي:** يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يري فريدمان أن أي ارتفاع في المعروض النقدي بنسبة أكبر من الارتفاع في الناتج الحقيقي يولد فائض في الطلب ينعكس على شكل ارتفاع في الأسعار، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة والذي سببه اختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي، ويوضح الشكل (5) الموالي، تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016:

**الشكل 5:** تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

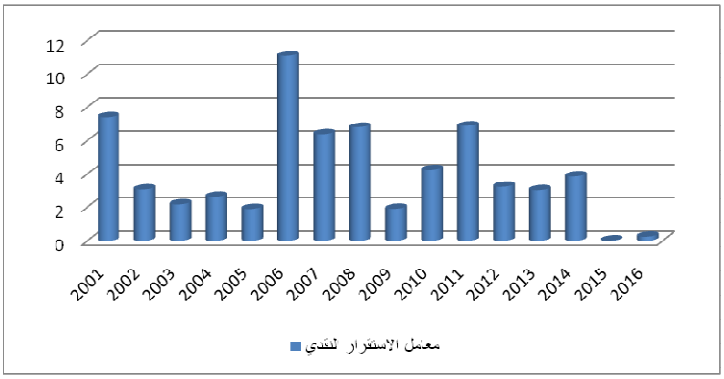


**المصدر:** من حساب الباحث

من خلال الشكل (5) السابق، نلاحظ انه في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، بلغ معدل النمو الوسطي لكمية النقود حوالي 13%، أما معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي فبلغ خلال نفس الفترة 3.34% وبلغ معامل الاستقرار النقدي 4.05%، وهو ما يؤكد على الدور الذي تمارسه الزيادة في الكتلة النقدية بقيم أكبر من الزيادة في الناتج الداخلي في توليد الضغوط التضخمية.

كما يبين الشكل السابق أن معامل الاستقرار النقدي سجل قيما مرتفعة خلال السنوات 2001، 2006، 2007، 2008 و 2011 ، وكانت أعلى قيمة مسجلة سنة 2006 ب 11.08%، ويعود ذلك إلى الارتفاع الطفيف في النمو الناتج الداخلي الخام والمقدر ب 1.68% مقابل النمو القوي للكتلة النقدية والمقدر ب 18.66%. وقد عرفت الجزائر خلال نفس السنوات حالة من التضخم المفرط بسبب الارتفاعات المسجلة في كل من الكتلة النقدية والناتج الداخلي، وهذا ما يفسر بالتمويل الكبير خلال في مختلف القطاعات خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.

أما في سنتي 2015 و2016، فقد سجل معامل الاستقرار النقدي 0.03% و0.25%، وهي تسب تقترب من الصفر، أي أن هناك استقرار نقدي، وذلك بسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي الحقيقي دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية التي تميزن بنوع من الثبات، حيث بلغ معدل نموها سنة 2016 ب 0.8%.

## 3.2 ارتفاع الإنفاق العام والمديونية العمومية:

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية يلعب دورا مهما كذلك في تكوين الضغوط التضخمية، حيث أن لمستوى الإنفاق تأثير مباشر على مكونات السيولة المحلية، كما أنه يعتبر أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي. ويوضح الجدول التالي تطور كل من الإنفاق العام والمديونية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016:

**الجدول 3:** تطور الإنفاق العام والمديونية خلال الفترة 2000-2016

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق العام | 1178.1 | 1215.2 | 1456.8 | 1799.5 | 1891.8 | 2052.0 | 2453 | 3108.5 | 4191.1 |
| الدين العمومي | 1022.9 | 992.5 | 988.1 | 981.8 | 1000 | 1038.9 | 1847.3 | 1103.9 | 734.0 |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | |
| الإنفاق العام | 4246.3 | 4512.8 | 5853.6 | 7058.1 | 6092.1 | 6995.7 | 7656.3 | 7383.6 | |
| الدين العمومي | 816.3 | 1107.4 | 1214.8 | 1312.1 | 1301.4 | 1238 | 2493 | 3410 | |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي.

تطور الإنفاق خلال الفترة 2000-2004 بشكل سريع وهي الفترة المتزامنة مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ارتفاع من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 1891.8 مليار دينار سنة 2004 بمعدل نمو 55.48%، أما الدين العام عرف خلال هذه المرحلة تراجع من 1022.9 مليار دينار إلى 981.8 مليار دينار سنة 2003، كما أن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت هي الأخرى من 24.8% سنة 2000 إلى 16.3% سنة 2004.

بالنسبة للفترة 2005-2009، ارتفع الإنفاق العام من 2052 مليار دينار سنة 2005 إلى 4246.3 مليار دينار سنة 2009، بمعدل نمو كلي قدره 206.9% ويرجع هذه إلى استمرار الحكومة في تطبيق

برنامج دعم النمو، أما الدين العام عرف ارتفاعا متباطئا، كما أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 21.7% سنة 2006 ثم تراجعت إلى 8.1% سنة 2009.

خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، سجل الإنفاق العام ارتفاعا مستمرا وسريعا، حيث انتقل من 4512.8 مليار دينار سنة 2010 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015، وفي سنة 2016 سجل تراجع إلى 7292.5 مليار دينار، أما الدين العام شهد ارتفاعا مستمرا من 1107.4 مليار دينار سنة 2010 إلى 5790.8 مليار دينار سنة 2016، كما أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بعدما عرفت تراجع خلال الفترة 2010-2014 من 9.2% سنة 2010 إلى 7.2% سنة 2014، سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2015 و2016 ب 14.7% و22.9% على الترتيب.

## 2.4 ارتفاع تكاليف الإنتاج:

يقصد بالتكاليف جميع الأموال أو المدفوعات الفعلية والمقدرة والتي تتضمن كل من الأجور، الإيجارات، الفوائد والأرباح...الخ. ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات تفصيلية لمجمل التكاليف، سنكتفي بدراسة وتحليل تطور أحد أهم العناصر المساهمة في ارتفاع التكاليف في الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في كتلة الأجور، فقد قدرت مساهمة كتلة الأجور في تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية بنسبة تتجاوز 41 % ووصلت في بعض الأحيان إلى 90 % من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة للحصول على السلع النهائية **(تومي، 2002، ص 35)**. فارتفاع مستوى الأجور النقدية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ومن ثم إلى الزيادة في الطلب الكلي نتيجة للمرونة العالية بين هذا الأخير ووحدة الأجر النقدي، وبالتالي فإذا كانت هناك زيادة في الأجور النقدية من دون زيادة مناظرة في الإنتاج الحقيقي فسوف يؤدي ذلك إلى ما يعرف بالفجوة التضخمية. ويوضح الجدول التالي تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

**الجدول 4**: تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: مليار دج

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كتلة الأجور | 180.0<br>%18.62 | 255.5<br>%41.9 | 341.3<br>%33.5 | 412.5<br>%20.86 | 469.9<br>%13.91 | 568.8<br>%21 | 667.2<br>%17.2 | 722.1<br>%8.22 | 794.6<br>%10 |
| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| كتلة الأجور | 847.6<br>%6.67 | 884.6<br>%4.36 | 970.6<br>%9.72 | 1048.9<br>%8.06 | 1137.9<br>%8.48 | 1278.5<br>%12.3 | 1363.9<br>%6.67 | 1500.1<br>%9.98 | 1721.9<br>%14.7 |
| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| كتلة الأجور | 2138.4<br>%24.18 | 2360.5<br>%10.3 | 2917.6<br>%23.6 | 3862.8<br>%32.3 | 4287.1<br>%10.98 | 4391.2<br>%2.42 | 4673.7<br>%6.43 | 4928.3<br>%5.44 | 5238.3<br>%6.92 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

إن المتتبع لتطور الأجور في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 وكما يبينها الجدول أعلاه، يلاحظ أنها شاهدت اتجاه تصاعدي مستمر حيث انتقلت من 180 مليار دينار سنة 1990الى 5238.3 مليار دينار سنة 2016 بمعدل نمو وسطي قدره 14.38%. كما أن نسبة الكتلة الأجرية من الناتج المحلي الإجمالي عرفت هي الأخرى ارتفاعا من 26.50% سنة 2001 إلى 30.1% سنة 2016.

ويعود غالبا ارتفاع الأجور في كل المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري إلى أسباب غير اقتصادية غير مرتبطة بالإنتاجية، بل إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى هدفها شراء السلم الاجتماعي، إجراء انتخابات معينة...الخ، فقد شهدت الكتلة الأجرية أعلى معدلات نموها خلال السنوات ( 1990، 1991، 1992، 1993) والتي قدرت ب: (18.62%، 41.9%، 33.5%، 20.86%) على الترتيب، وكان ذلك بهدف تجنب الإضرابات المتزايدة جراء انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار مع بداية التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق، كما كان للظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة دور مهم كذلك في ارتفاع الأجور.

- **ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية:**

لم يكن ارتفاع الأجور وحده المسؤول عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية ، بل ارتفعت أيضا أسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية. حيث يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار هذه السلع الأساسية من بين الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي ستنعكس طبعا في شكل زيادات تراكمية في أسعار المنتجات النهائية ومن ثم ارتفاع في معدلات التضخم، ويبين الجدول التالي أسعار البعض من هذه السلع والمتمثلة في : الطاقة، النقل والإيجار والتي أسهمت وبشكل جيد في رفع التكاليف خلال الفترة محل الدراسة:

**الجدول 5**: تطور مؤشر أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية

| السنوات | الطاقة* | السكن وأعباؤه** | النقل والمواصلات** |
|---|---|---|---|
| 2002 | **187.7** | **100.98** | **101.25** |
| 2003 | **200** | **104.78** | **113.98** |
| 2004 | **211.6** | **108.22** | **122.46** |
| 2005 | **213.7** | **117.28** | **128.92** |
| 2006 | **239.8** | **122.04** | **128.83** |
| 2007 | **253.8** | **124.57** | **131.66** |
| 2008 | **273.8** | **125.94** | **136.91** |
| 2009 | **293.4** | **129.31** | **141.81** |
| 2010 | **309.8** | **131.71** | **145.34** |
| 2011 | **335.1** | **133.52** | **149.68** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2012 | 375.8 | 139.5 | 156.43 |
| 2013 | 383.8 | 141.79 | 165.19 |
| 2014 | 414.4 | 143.63 | 163.63 |
| 2015 | 443 | 145.47 | 169.47 |
| 2016 | 453.7 | 154.72 | 189.37 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

(*): سنة الأساس 1989، (**): سنة الأساس 2001.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر أسعار كل من الطاقة، النقل وأعباء السكن، عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002-2016. وقد بلغ مؤشر النقل والمواصلات أعلى معدل نمو له سنة 2003 ب 12.57%، كما أنه سجل انخفاضين طفيفين سنتي 2006 و 2014 ي 0.06% و0.9% على التوالي، ثم عاود الارتفاع في السنوات الموالية حيث وصل إلى 11.74% سنة 2016. كما عرف مؤشر أسعار الطاقة ارتفاعا متسارعا وبمعدلات مرتفعة كان أكبرها ذلك المسجل سنتي 2006 و 2012 والمقدر ب12%. أما بالنسبة لمؤشر السكن، فقد سجل هو الأخر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002-2016، وبلغت أعلى نسبة له سنتي 2005 و2016 ب 8.73% و6.35% على التوالي. وعلى الرغم من هذه الارتفاع المستمر في هذا المؤشر إلا أنه يبقى بعيد كل البعد عن الواقع فيما يخص قطاع السكن لو أدرجنا القطاع الخاص أين تتجاوز أعباء الإيجار في المدن الكبرى 30 ألف دينار وفي المناطق الوسطى 20 ألف دينار

## 3. المصادر الخارجية للتضخم

تتمثل أهم المصادر الخارجية للتضخم في: التضخم المستورد، تغيرات سعر الصرف، المديونية الخارجية .

### 1.3 التضخم المستورد:

يعتبر التضخم المستورد أحد أهم المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر، فقد سمح اللجوء المتزايد إلى الاستيراد خاصة فيما يتعلق بسلع التجهيز والإنتاج بانتقال التضخم الذي تعاني منه هذه الدول المنتجة لهذه السلع إلى الاقتصاد، فحسب بنك الجزائر ساهم التضخم المستورد في التضخم المحلي بنسبة 7% خلال الفترة (2000-2013) **(بنك الجزائر، ص 177)**. وتقاس درجة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري بمجموعة من المؤشرات لعل أهمها هو الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني.

- **الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الجزائري:** حيث أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية يوحي بالتبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الخارج في تلبية الزيادات في الطلب المحلي، ويوضح الشكل (7) تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

**الشكل 7: تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

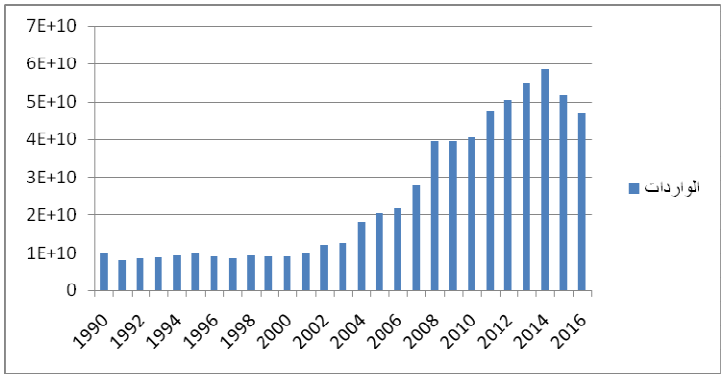


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

يتضح من خلال الشكل (7) السابق أن الواردات الجزائرية عرفت اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة محل الدراسة، خاصة بعد سنة 2005 أين دخلت اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، وهذه الزيادة في الواردات دليل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية. حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع والخدمات خلال الفترة 2000-2016 ارتفاعا مستمرا وسريعا من 9.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 46.72 مليار سنة 2016 بمتوسط معدل سنوي 36.7% إلا أن هذا التزايد يتخلله بعض فترات الانخفاض في السنوات 2008 و2016 وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي عاشتها هذه الفترة من انخفاض في أسعار البترول العالمية.

- **التضخم المستورد:** يحسب معدل التضخم المستورد من خلال العلاقة أدناه:

التضخم المستورد = (قيمة الواردات /قيمة الناتج المحلي الإجمالي)* التضخم العالمي

ويوضح الشكل (8) التالي تطور معدل التضخم المستورد مع معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر:

**الشكل 8:** تطور معدل التضخم المستورد ومعدل التضخم في الاتحاد الأوروبي

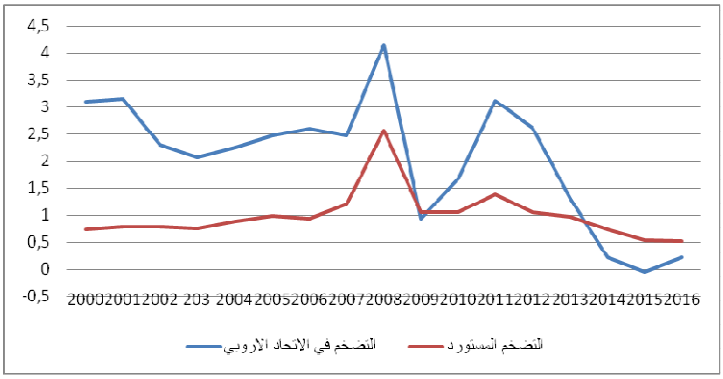


**المصدر**: التضخم المستورد من حساب الباحث

بما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر فإن التضخم المستورد في الجزائر هو تابع جزئي إلى معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي وهذا ما يوضحه الشكل السابق. وقد بلغت معدلات التضخم المستورد أعلى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 2.57%، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية في الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، وبداية من سنة 2012، عرفت معدلات التضخم المستورد انخفاضا مستمرا إلى غاية 2016 بسبب تراجع الأسعار في السوق الدولية مما ساهم في تخفيف حدة الضغوط التضخمية خاصة سنتي 2013 و2014.

## 2.3 : تطور سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي له. كذلك يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم **(الحسني، 1999، ص 147)**. ويوجد تأثير متبادل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم حيث أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية، كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية. ويوضح الشكل (9) التالي تطور أسعار الصرف الاسمية الثنائية للدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة 1990-2016:

**الشكل 9:** تطور أسعار الصرف الاسمية الثنائية للدينار الجزائري

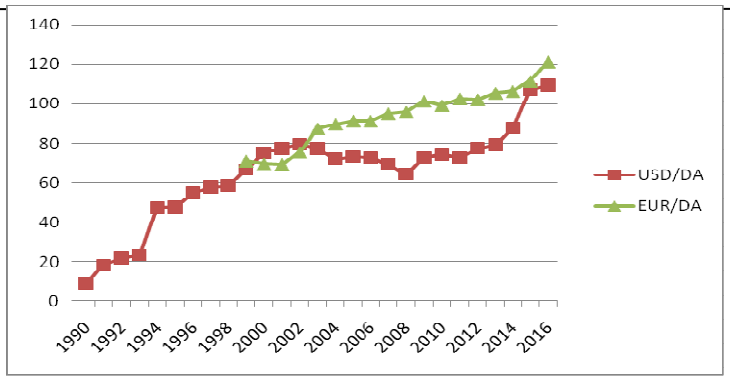


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

من خلال الشكل (9) السابق، يمكن ملاحظة عدة تغيرات في أسعار صرف الدينار الجزائري نحصرها في النقاط التالية:

**أولا: بالنسبة للدولار الأمريكي:**

بدأ سعر صرف الدينار الجزائري بالتراجع أمام الدولار الأمريكي منذ سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة الدينار ليصل إلى 75.36 دينار للدولار في حين انه لم يتجاوز 50 دينار للدولار سنة 1994. وقد عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار نوعا من الاستقرار خلال الفترة 2001-2008 لتقفز عام 2009 إلى حوالي 13% وذلك على خلفية الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات في الأسواق العالمية ومن ثم التأثير على أسعار صرف العملات العالمية، ومن ارتفاع الواردات الجزائرية وانخفاض الصادرات بعد انهيار أسعار النفط اضطرت الحكومة لتخفيض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي في محاولة لضبط التوازنات الخارجية وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر الدينار مقابل الدولار بنسبة 25% سنة 2015 و9% سنة 2016، هذه العوالم كلها ساهمت في زيادة معدلات التضخم الذي بلغ حوالي 6.4% سنة 2016، ونشير إلى أن الدينار الجزائري لم يتراجع فقط بسبب عمليات التعويم التي مارسها بنك الجزائر بل أيضا بسبب تقلبات الدولار الأمريكي أمام اليورو علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

**ثانيا: بالنسبة لليورو:** يمكن تقسيم مراحل تطور سعر الصرف إلى ثلاث مراحل:

- **الفترة 1999-2002:** فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي تلاحظ فيها أن سعر الصرف الدينار لم يتعدى 75 دج لليورو، باعتبار أن عملة اليورو لازالت في بداية نشأتها.
- **الفترة 2003-2008:** نلاحظ في هذه الفترة انخفاض كبير لسعر الدينار أمام اليورو، فبعدما كان لا يتعدى 75 دج سنة 2002 قفز إلى 87 دينار سنة 2003 ليسجل في هذه السنة أعلى نسبة

انخفاض بنسبة 16.09% ، ثم بلغت قيمته 95 دينار سنة 2008، أي أنه سجل ارتفاعا بنسبة 27.23% مقارنة .

**الفترة 2009-2016**: تجاوز سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة 100 دج عدا سنة 2010، وهذا الانخفاض مرده إلى أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي خاصة الأزمة اليونانية، ولكن مع ذلك بقي سعر الصرف الدينار يتدهور من سنة إلى أخرى، بسبب زيادة الواردات وكذلك بسبب التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي. وبعد صدمة انهيار أسعار النفط، تراجع سعر صرف الدينار بمعدل 3.8%، وواصل تراجعه سنة 2016 حيث بلغ سعر الصرف في هذه السنة 121.18 دينار.

### 3.3 المديونية الخارجية:

قامت الجزائر في أواخر الثمانينات بمحاولات لتحرير المعاملات الخارجية، مما أدى إلى نشوء سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية وتراكم الديون الخارجية وتم تمويل الاستيعاب المحلي وحجم الإنفاق الداخلي المرتفع بواسطة القروض الخارجية، كما أن الجزائر قد دخلت في هذه الفترة في برامج استثمارية ضخمة معتمدة بنسب كبيرة على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب ومستوى الإنتاجية. كما أن ضعف الإنتاج في القطاع الفلاحي بسبب هجره والتوجه نحو القطاع الصناعي والذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستيراد من المواد الغذائية التي عرفت نموا سريعا في أسعارها الدولية، سمح بالتراكم الكبير في حجم المديونية الخارجية. وقد ساهم ارتفاع معدلات خدمة الدين في تفاقم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة خدمات الديون ما يفوق 85% إلى إجمالي الصادرات **(فريدة، 2013، ص 173)**، وقد أصبح هذا التراكم في المديونية الخارجية هاجس لدى السلطات النقدية، لأنه لا يعبر فقط عن العجز في ميزان المدفوعات، وإنما يترجم في الواقع وضعا اقتصاديا معينا له أسبابه التاريخية ومميزاته الخاصة، كما أنها تعتبر أحد العوامل المسببة لحدوث أزمة تمويل داخلي وخارجي ومن ثم ارتفاع الضغوط التضخمية، ويمثل الشكل (10) التالي تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

**الشكل 10:** تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

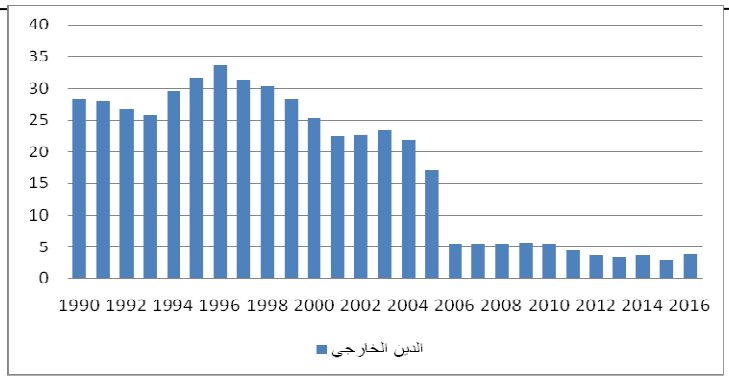


**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

مرت المديونية الخارجية للجزائر منذ سنة 1990 إلى 2016 بثلاث مراحل أساسية هي:

- **المرحلة الأولى (1990-1993):** تميزت هذه الفترة بانخفاض في الدين الخارجي بنسبة 9.34%، حيث انتقل من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.72 مليار دولار سنة 1993. كما تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار البترول مما نتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم، حيث ارتفع إلى 20%سنة 1993، كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوزت خدمة الدين 80% من إيراداتها الخارجية، كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض حيث حصلت على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة سنة 1991 **(فريدة، 2013، ص 174)**

- **المرحلة الثانية (1994-1999):** لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في بداية 1994 من اجل الشروع في برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد، فاقرضها 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وهو ما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من 1994 إلى 1996. كما أن اتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم من جهة في خفض معدل خدمة الدين ليبلغ نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% أي انخفض بنسبة 34.39%، وساهم من جهة أخرى في خفض ديون الجزائر المقومة بالدولار والين بنسبة مرتفعة بلغت 51.96% بين سنتي 1994 و1996[1]. ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في المديونية الخارجية للجزائر حيث سجل الدين المتوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي انخفض بنسبة 15.31% منذ سنة 1996 مما إلى انخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86%، إلا أن معدل خدمة الدين عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5% وهذا يرجع من جهة إلى إبرام

اتفاق القرض الموسع الذي امتد من سنة 1995 إلى 1998، ومن جهة أخرى ارتفاع ديون الجزائر المقومة بالين وباقي العملات بين سنتي 1997 و 1998 بنسبة 14.17% و13.3% على التوالي مقابل انخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 حيث بلغت قيمة البرميل الواحد 17.9 دولار أمريكي انخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1%.

● **المرحلة الثالثة (2000-2016):** لا تزال المديونية الخارجية تشكل العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري وتمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط، وقد عرفت الديون الخارجية ارتفاع بين سنتي 2002 و2003 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%) الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت ب 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003 **(ميلود، 2017، ص 336)**، هذا وقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون التي بلغ اجل استحقاقها لهذا عرفت هذه الأخيرة انخفاضا من 21.41 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.062 مليار دولار سنة 2006 لنعرف انخفاضا ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت 3.849 سنة 2016.

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

## 4. خاتمة:

من خلال ما سبق، يتضح أن هناك عدة عوامل أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2016، تختلف درجة تأثيرها من عامل لأخر ومن فترة لأخرى بالنسبة لنفس العامل، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بأسباب التضخم في الجزائر:

- ارتفاع الإنفاق الكلي المحلي وانخفاض العرض الكلي وعدم قدرته على تلبية هذا الارتفاع أو وجود تأخير في استجابته يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و يحدث الفجوات التضخمية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة، وبما أن القطاعات الاقتصادية في الجزائر تتميز بضعف إنتاجيتها، فستنتقل مباشرة تكاليف ارتفاع الأجور إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية في الأسعار ومنه ارتفاع في معدلات التضخم. لكن ارتفاع الأجور لم يكن وحده المسؤول عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية ومنه ارتفاع الأسعار، بل ارتفعت أيضا أسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل أسعار المواد الأولية والمواد الوسيطية والرأسمالية المستوردة من الخارج كرد فعل للتخفيض القوي في قيمة العملة الوطنية خلال عدة سنوات متتالية.
- التوسع النقدي غير المرغوب فيه ودور المديونية الداخلية. فالجزائر، وفي سعيها إلى التنمية لجأت إلى التوسع في الإصدار النقدي غير المراقب وبدون مقابل. فالزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى

انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم الارتفاع في الاستثمار وبالتالي ارتفاع في الطلب الكلي بشكل غير مرغوب فيه ثم ظهور الفجوة التضخمية.

- يعتبر التضخم المستورد من بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خاصة منذ سنة 2000 والتي تزامنت مع انطلاق برامج التنمية والتي أدت إلى ارتفاع الواردات. ومن ثم انعكاس الارتفاع في أسعار السلع المستوردة والناتجة عن عدة أسباب أهمها زيادة الطلب العالمي، على معدلات التضخم المحلية.

- أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر وتأثر به خاصة خلال الفترة الأخيرة أين انخفضت قيمة الدينار إلى أدنى مستوياته وانخفضت معه القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

- كما أن الاقتصاد الجزائري عانى وخلال كل المراحل التي عرفها من التضخم الهيكلي الذي يعود إلى ضعف مرونة جهازه الإنتاجي، ومع ارتفاع الطلب الكلي، ارتفعت معه معدلات التضخم خلال هذه الفترة مما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

## 6. قائمة المراجع:


- المؤلفات:

❖ ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2001)؛

❖ عرفان تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999).

- الأطروحات:

❖ تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجائر 03، (الجزائر، 2002)؛

❖ عزاري فريدة، نمذجة نمذجة المديونية الخارجية في الجزائر (دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) خلال الفترة 1970-2006، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، (الجزائر، 2013).

- المقالات:

❖ عاشور حيدوشي، عيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، 2017؛

❖ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014؛

❖ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.